

مستقبل الاستيطان الريفي في اهُوار سوق الشيوخ ”دراسة جغرافية تطبيقية لنموذج مفتوح من الاستيطان”

الاستاذ الدكتور صلاح هاشم الاسدي

Salahalasadi1958@gmail.com

جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الانسانية

الاستاذ الدكتور عبد الامام نصار ديرى

Eman.assawi@gmail.com

جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الانسانية

**The future of rural settlement in the marshes of Souq Al-Shuyoukh
(An applied geographical study of a proposed model of settlement)**

Salah Hashim Al-asady

University of Basra-College of Education for Human Sciences

Abedalimam Nasar Deari

University of Basra-College of Education for Human Sciences

Abstract:

The accelerating events in the marshlands consisted of forced displacement due to the Iran-Iraq war and the subsequent systematic process of the previous regime to drain the marshes, which led to major environmental changes at the level of the natural environment or the human environment, which created an environment significantly different from what it was before the process of draining the marshes, which It requires finding ways and means to ensure the achievement of two goals at the same time, which is the return of water, even if partially, and according to the climatic and political conditions in the upstream countries (Turkey and Iran). We took the marshes of Suq Al-Shuyoukh district, which is one of the districts of Dhi Qar Governorate, as a study area and it can be applied to other marsh areas with different social factors and the specificity of each area. This is to prepare a model for the distribution of rural settlement centers according to the data of the place, taking into account the creation of specialized centers and villages Agricultural activity and craft industries.

Keywords: rural settlement; draining the marshes; Diversity of the rural economy; pivot structure; basic villages; service villages.

الملخص :

شكلت الاحداث المتسارعة في منطقة الاهوار من تهجير قسري بسبب الحرب العراقية الايرانية وما أعقبها من قيام النظام السابق بعملية ممنهجة لتجفيف الاهوار التي أدت الى تغيرات بيئية كبيرة على مستوى البيئة الطبيعية أو البيئة البشرية والتي أوجدت بيئة مختلفة وبشكل كبير عما كانت عليه قبل عملية تجفيف الاهوار مما تطلب ايجاد طرق ووسائل تكفل تحقيق هدفين في ان واحد الا وهو عودة المياه ولو بشكل جزئي وحسب الظروف المناخية والسياسية في بلدان المنبع (تركيا وايران) والهدف القاني هو عودة اسكان الاهوار الى مناطقهم وممارسة حياتهم الطبيعية ولكن وفق رؤية متطورة تتناسب مع الوضع الحالي والمستقبلي للاهوار وقد اتخذنا من اهور قضاء سوق الشيوخ وهو احدى اقضية محافظة ذي قار كمنطقة للدراسة وبالإمكان تطبيقها على مناطق الاهوار الأخرى مع اختلاف العوامل الاجتماعية وخصوصية كل منطقة لذلك جاءت الدراسة التي قام الباحثين متناولة المنطقة قبل وبعد التجفيف وكيف كانت مراكز الاستيطان الريفية فيه وما نوع النشاط الاقتصادي وجرى بعد ذلك اعداد نموذج لتوزيع مراكز الاستيطان الريفي وفق معطيات المكان اخذين بنظر الاعتبار ايجاد مراكز وقرى متخصصة النشاط الزراعي والصناعات الحرفية .

الكلمات الدلالية: الاستيطان الريفي؛ تجفيف الاهوار؛ تنوع الاقتصاد الريفي ؛ الهيكل الارتكازي؛ القرى الاساسية ؛ قرى خدمية.

المقدمة:

تهدف الدراسة الى معرفة مستقبل الاستيطان الريفي في الاراضي التي تم اعادة مياه الاحوار جزئيا في قضاء سوق الشيوخ و هي محاولة لدراسة واقع المنطقة الاستيطاني بعد التغيرات التي حدثت فيها جراء عملية التجفيف و الاعادة الجزئية للمياه اليها في ذات الوقت هذه التغيرات من المنطقة تأخذ واقعا مختلفا تماما جديرا بالدراسة و المتابعة من قبل الجغرافيين و بخاصة في مجال الاستيطان الريفي و لغرض تحقيق هذا الهدف و لابد من التعرض الى منطقة الدراسة قبل عملية التجفيف لبيان الطبيعة الجغرافية و خصائص السكان و عدد و نمط مراكز الاستيطان الريفي و ما هي الانشطة الاقتصادية التي كانت فيها و لهذا تطلب الامر متابعة اعداد مراكز الاستيطان بشكل مفصل للاطلاع على طبيعتها التوزيعية و نشاطها الاقتصادي التي كانت سائدة ثم التطرق الى واقع المنطقة الجديد في ضوء التغيرات التي غيرت بشكل تام و كبير الواقع الاستيطاني لها حيث اعادة توزيع المستوطنات الريفية و تغير نمط النشاط الاقتصادي فيها ان عملية التصدي لمثل هذ الموضوعات تجعل من الجغرافي يدخل في مجال التخطيط الريفي ليضع خبراته الجغرافية و نظرتة لموضوع الاستيطان الريفي برؤية جغرافية تختلف بعض الشيء عن الاخرين و لهذا فقد جرت محاولة ابراز الامكانات البشرية و الاقتصادية للمراكز التي استحدثت بعد عملية اعادة التوزيع و وضع تصانيف للنشاط الاقتصادي لكل مركز استيطاني.

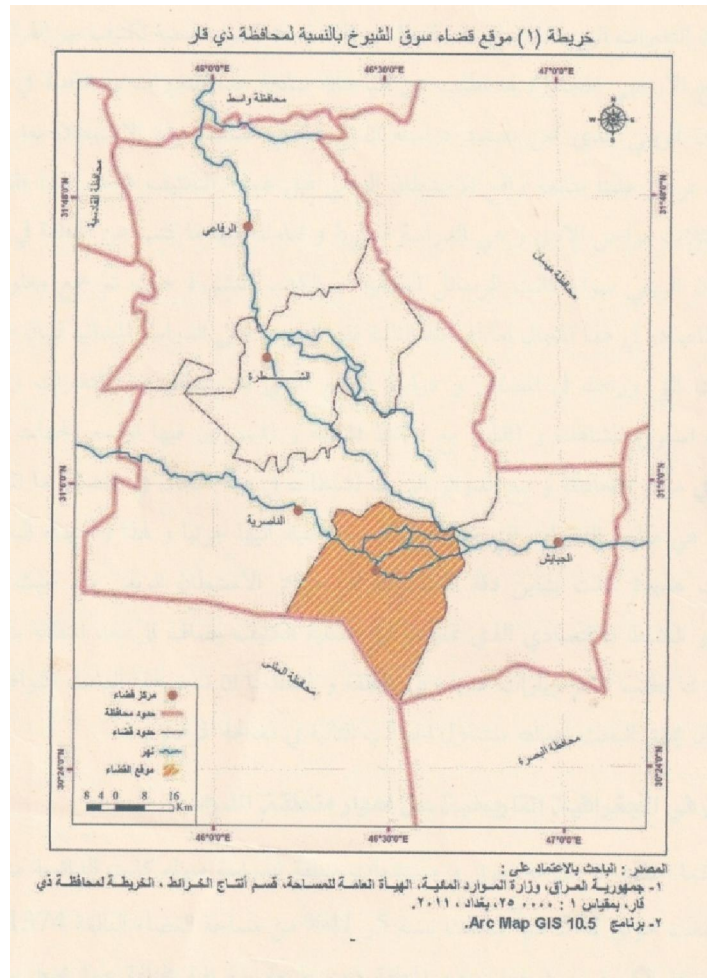
تحديد منطقة الدراسة:

تشمل الدراسة المنطقة التي كانت تغطيها الاحوار و المستنقعات في قضاء سوق الشيوخ احدى الاقضية الخمسة التي تتكون منها محافظة ذي قار و تحتل الاحوار و المستنقعات فيها الاجزاء الشمالية و الشرقية و هي جزء من هور الحمار و تبلغ مساحة المنطقة حوالي ٥٧٢ كم^٢ و تشكل نسبة ٥١٪ من مجموع مساحة القضاء البالغة ١٣٧٤

كم^٢ وهذه المنطقة موزعة على احوار دائمية و التي تبلغ مساحتها ٣٥٥ كم^٢ و تمثل ٦٢٪ من المساحة الكلية للأحوار و تشكل الاحوار المؤقتة ٣٨٪ موزعة على احوار (العبيد و بني ضيدان) حيث تحتل مساحة ١١٤ كم^٢ او ما يعادل ٢٠٪ من مساحة الاحوار و هو السناف و يحتل مساحة ١٠٣ كم^٢ اي ما يعادل ١٨٪ من مساحة الاحوار و من الطبيعي ان هذه المساحات تتغير من موسم لآخر تبعا لارتفاع مناسيب المياه في دجلة و الفرات باعتبارها مصدرا " مياه الاحوار لاحظ الخارطة (١).

اسباب اختيار منطقة الدراسة

ان التغيرات التي حدثت في هذه المنطقة و بخاصة بعد اجراء عملية تكتيف نهر الفرات و استصلاح الاراضي المجاورة لها تطلب من الباحثان متابعة هذه التغيرات و بخاصة في مجال الاستيطان الريفي الذي نحن بصدد دراسته ان الرغبة في كشف حالة الاستيطان بعد هذه التغيرات فرض علينا متابعة واقع الاستيطان الريفي قبل عملية التكتيف هذه و لهذا فقد مر البحث بثلاث مراحل الاولى و هي الدراسة النظرية و تناولنا فيها ما كتب عن المنطقة في مجال الاستيطان الريفي سواء كانت الرسائل العلمية او الكتب المنشورة حيث تم جمع معلومات متعددة المصادر في هذا المجال اما المرحلة الثانية فقد انصببت على الدراسة الميدانية لبيان صحة المعلومات التي وردت في المصادر و دراسة الواقع الحالي للاستيطان بعد التغيرات و التي اعتمدت اسلوبي المشاهدة و المقابلة مع سكان المنطقة و المسؤولين فيها او مع الجهات ذات العلاقة في مركز المحافظة و مع الدوائر التي لها نشاطات في هذا المجال في القضاء اما المرحلة الثالثة و هي متابعة التغيرات التي حدثت بعد اعادة المياه اليها جزئيا و لهذا واجهت الباحثين صعوبات عديدة تمثلت بتباين دقة المعلومات عن مراكز الاستيطان الريفي من حيث عدد سكانها و النشاط الاقتصادي الذي تمارسه قبل عملية التكتيف يضاف الى بعد المنطقة بالنسبة للباحثين مما تطلب الامر زيارات عديدة الى المنطقة و لمستطعنا ان ننجز هذا البحث المتواضع و لغرض ان يحقق البحث اهدافه سنتناول الجوانب التالية في معالجة الموضوع.



مقدمة في الجغرافية التاريخية عن احوار منطقة الدراسة :

كما اسلفنا ان مساحة احوار و مستنقعات منطقة الدراسة سواء كانت الدائمة منها او المؤقتة بلغت حوالي ٥٧٢ كم^٢ شكلت نسبة ٥١٪ من مساحة القضاء البالغة ١٣٧٤ كم^٢ هذه المساحة الكبيرة نسبيا جعلت من المنطقة ذات طبيعة جغرافية مختلفة عما يحيط بها من المناطق سواء كان في مظاهر السطح او الخصائص المناخية او التربة او النبات الطبيعي او حتى في خصائصها البشرية و لغرض اعطاء صورة الخصائص لابد من التحدث عنها بشيء من التفصيل لكي تكون لدى القارئ صورة عن الواقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

مظاهر السطح:

ما يميز سطح المنطقة هو الانبساط مع انحدار تدريجي و بسيط من الشمال الى الجنوب حيث يتراوح معدل انحدار المنطقة من ٦٨٠٠/١ م - ١٧٤٠٠/١ م^(١) و في ضوء هذا الانحدار البسيط يمكن ان نميز المعالم التضاريسية في المنطقة الى منطقة الاحوار الدائمة و الاحوار المؤقتة و التي لكل منها خصائصه التضاريسية فالاولى و التي تمثل المناطق المغمورة بصورة دائمة بالمياه و تمتاز بالانخفاض قياسا الى المناطق الاخرى اذ يتراوح معدل ارتفاعها بين ١-٢ م فوق مستوى سطح البحر و تشكل نسبة ٦٢٪ من مساحة منطقة الاحوار اما منطقة الاحوار المؤقتة و هي المناطق التي كانت تغطيها المياه لمدة لا تقل عن سبعة اشهر في السنة و تمتاز بانها اكثر ارتفاعا من المنطقة السابقة و هناك بعض المناطق التي يمكن ان تغمر بالمياه في اوقات الفيضانات الكبيرة لان ارتفاع هذه المناطق يصل بين ٣-٤ م فوق مستوى سطح البحر و هذا ما حدث فعلا في فيضان عام ١٩٨٨ حيث وصلت مياه الاحوار الى منطقة الطار في ناحية كرامة بني سعيد و الى مركز منطقة العكيكه لان مناسيب هور الحمار وصل بين ٤٠م - ٣٠م - ٥٤م^(٢) و بذلك اصبح عموم القضاء معرضا الى خطر الفيضان و هناك مناطق اخرى ضمن سطح منطقة الاحوار لكتوف الانهار و الجداول المتفرعة منها و تتميز بارتفاعها النسبي مما تكون اقل عرضه لخطر الفيضان و ضمن مظاهر السطح الاخرى في المنطقة وجود بعض الجزر الصغيرة جدا و يتباين عددها حسب موسم انخفاض او ارتفاع مناسيب المياه في الاحوار ان هذا الاستعراض الموجز لمظاهر السطح في منطقة الدراسة يقود الى التساؤل عن حجم الاراضي الصالحة للسكن او الزراعة او استعمالات اخرى و من الطبيعي ان الاجابة عن هذا السؤال يتطلب معرفة طبيعة معيشة السكان التي تعتمد في حياتها على ايجاد المناطق المرتفعة نسبيا لبناء وحداتهم السكنية و بالتالي قراهم و لحماية تلك الوحدات يضطر السكان الى معالجة ذلك بواسطة عملية (التجيش) هي عملية بناء جزر و صناعية ثابتة تستحدث في مناطق الاحوار التي يكثر فيها القصب و البردي^(٣) و توصف

هذه العملية بانها انشاء جزيرة وسط المياه بواسطة غرس القصب في الهور لمساحة معينة محدد ثم تملء الارض بالبردي و نباتات المتوفرة و يلقي عليها الطين^(٤).

الخصائص المناخية:

يؤثر المناخ بشكل واضح على طبيعة الاستيطان الريفي في منطقة الاحوار و بخاصة في بعض عناصره و المتمثلة بدرجات الحرارة و الامطار و الرياح و الرطوبة النسبية و كل هذه العناصر سواء كانت تعمل مجتمعة او منفردة فانها تؤثر على سكان المنطقة فبالنسبة لدرجات الحرارة فان المنطقة تمتاز بوجود فصلين حراريين كما هو الحال في عموم مناخ العراق و هما فصل الصيف حيث وصل الى اعلى معدل لها في شهر تموز ٣٥م ادنى درجة لها ٢٦م ٣ اما في فصل الشتاء ان ادنى معدل لدرجات الحرارة وصل في شهر كانون الثاني ١١م و اعلى معدل في شهر تشرين الثاني ١٨م و ان المدى الحراري السنوي بلغ ١٥م^(٥). و رغم المدى الحراري الكبير الا انه اقل من مناطق القطر الاخرى و ذلك بسبب المسطحات المائية و من الطبيعي ان هذا الاختلاف في درجات الحرارة يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الانتاج الزراعي في المنطقة و على النشاط البشري بشكل عام و هي ممارسة صيد الاسماك و الطيور و جمع بعض النباتات الطبيعية التي تستخدم كعلف للحيوانات اما من حيث الامطار فتمتاز بظاهرة التذبذب و عدم الاستقرار سواء ان كان في مواعيد سقوطها او كميتها و تؤثر كمية الامطار على ارتفاع مناسيب المياه سواء ان كان في نهر الفرات او في منطقة الاحوار نفسها و قد بلغ المعدل السنوي للامطار حوالي ١٤ ملم و هي امطار شتوية تنخفض كميتها لتصل الى ادنى معدل لها في شهر مارس و تنعدم خلال اشهر حزيران تموز و اب و ايلول. اما الرياح السائدة في منطقة الدراسة هي الرياح الشمالية الغربية و الغربية و الشمالية التي تمثل نسبة ٤٤٪ و تأتي بعدها الرياح الجنوبية و الجنوبية الغربية و الجنوبية الشرقية و تشكل نسبة ١٥٪ اما الرياح الشمالية الشرقية و الشرقية فانها تشكل نسبة ١٠٪ و بذلك فان نسبة السكون تكون عالية و تصل الى ٣٢٪ و تتصف الرياح في فصل الصيف بانها رياح حارة و جافة و مثيرة للغبار و اكثر ما يضايق سكان الاحوار هي تلك الفترات التي يكون فيها الهواء ساكن او عندما تهب رياح جنوبية شرقية محملة برطوبة عالية بالاضافة الى ارتفاع نسبة التبخر^(٦). و مما تجدر الاشارة اليه هو ان الرطوبة النسبية في المنطقة تكون مرتفعة في المنطقة.

التربة:

تربة المنطقة هي من الترب المغمورة بالمياه بصورة دائمية او مؤقتة و التي يطلق عليها بالتربة الغدقة و بالرغم من ان هذه الترب تغطي المياه غالبيتها الا اننا يمكن ان نصف هذه الترب تبعا للخواص الفيزيائية و الكيمياء لها و قد اظهرت الدراسات التي اجريت في هذا المجال ان نسبة الطين يزداد في هذه الترب كلما اتجهنا نحو الاحوار و المستنقعات كما و تكثر فيها نسبة المواد العضوية و العناصر الاخرى و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال التباين في لون التربة حسب الافاق و هذه تدل على حصويتها^(٧). ان لهذه الصفات اثر في الاستفادة منها في الزراعة و بخاصة بزراعة الرز و المحاصيل الاخرى اضافة الى كونها بيئة مناسبة لنمو القصب و البردي و الشوفان الذي سيردد ذكره في موضوع النبات الطبيعي.

النبات الطبيعي:

ان وجود هذه المنطقة المظمورة بالمياه قد خلقت بيئة ذات اصناف متعددة من النبات الطبيعي و ان اختلاف اعماق و مساحة المياه في المنطقة ادى الى التباين في النبات الطبيعي و ابرز هذه النباتات هو القصب و هو ينتشر في شكل غابات كانها تؤلف اشبه ما يكون بالجزر في وسط الاحوار و المستنقعات و هي من المناطق التي يصعب الاستيطان فيها و يصل عمق المياه فيها ١-٢م و يستعمل كعلف للحيوانات و في بناء المساكن و هناك الجولان و يتواجد في المناطق التي تصل اعماق المياه فيها بين ١٥-٢م و يستخدم كعلف للحيوانات و بناء المساكن و الوقود^(٨) و تبرز اهمية النبات الطبيعي كونه مصدر للدخل في المنطقة و كعلف للحيوانات ووقود حيث كان يصدر القصب سوء كان مصنعا على شكل حصران او بوازي او كمادة خام الى المناطق الاخرى.

الموارد المائية:

كما هو معروف فان احوار و مستنقعات قضاء سوق الشيوخ تتغذى من نهر الفرات الذي يتفرع قبل وصوله الى قضاء سوق الشيوخ بحوالي ٣ كم الى فرعين هما شط السفحة و شط السوق و من ثم الى عدة فروع لتصب في احوار المنطقة حيث نجد ان شط السفحة يتفرع الى جدول العككة و جدول بني حسن اما شط السوق فتفرع الى ثلاثة

جداول هي جدول بني سعيد و الحفار و ام نخلة و قد اقيمت على هذ الجداول نواظم لتنظيمه تصريف المياه و رفع مناسيب المياه فيها في الوقت ذاته و لقد كان و لا يزال للموارد المائية دور مهم في عملية الاستيطان الريفي في منطقة الاحوار لانه الاساس في عملية التوزيع و النشاط الاقتصادي فيه و يرتبط بموضوع المياه ما يتعلق المياه الذي يؤثر على نوعية الانشطة الاقتصادية الذي تمارس هناك فنجد ان المياه العميقة يتوفر فيها القصب اكثر من المناطق الاخرى و هكذا بالنسبة الى النباتات الاخرى. و كذلك فيما يتعلق بتربية الجاموس و الابقار و لاغنام الا ان مناسيب المياه في منطقة الاحوار تختلف من سنة الى اخرى تبعا لكمية المياه في نهر الفرات.

الخصائص البشرية:

ان الظواهر الطبيعية في منطقة الاحوار و المستقعات قد اعطت له شخصية اجتماعية و اقتصادية متميزة تفتقر الى خواص الجذب السكاني لانها ولدت فيه قوة طرد و احيانا و في بعض المناطق قوة طرد قوية جدا "كانت عاملا "اساسيا" في ترك الكثيرين من ابناء المنطقة مساكنهم (و الالتجاء الى مراكز الجذب السكاني و عند الحديث عن سكان المنطقة لابد من تتبع مراحل تطور نموهم بيان تزايد و نقصان اعداد السكان. و يلاحظ من الجدول (١) ان سكان منطقة الدراسة في تناقص بشكل مستمر منذ تعداد عام ١٩٥٧ الى عام ٢٠١٨ بشكل عام بالرغم من ان هناك زيادة طفيفة في تعداد عام ١٩٧٧ و يعزى ذلك الى ارتفاع مستوى الخدمات المقدمة للسكان حيث امتدت الخدمات الى مناطق نائية من عموم الاحوار الى ان الظروف الصعبة المتلاحقة التي مر بها العراق ادت الى تراجع سكان الهوار عموما" و سكان المنطقة بشكل خاص هذه التغيرات السكانية هي جزء من التغيرات العامة للسكان في القضاء سواء كان ريف ام حضر (الجدول-١).

مما تقدم يتضح ان سكان منطقة الدراسة قد تعرضوا الى تناقض مستمر و هذا ناتج عن الهجرة سواء كان الى داخل القضاء او المحافظة او الى المحافظات الاخرى و بخاصة الى محافظة البصرة التي استقطبت كثير من المهاجرين على مدى العقود السابقة و هذه الهجرة ادت بدورها الى تخلف المنطقة سواء كان من حيث الانتاج الزراعي او الصيد او النشاطات الاقتصادية الاخرى التي تمارس في المنطقة مثل تربية الجاموس و صناعة الحصران و الوادي و تجميع القصب و البردي و صيد الطيور. هذه الاوضاع ادت

بالنتيجة الى هذا التناقض العددي للسكان ان الذي تتوخاه من دراسة السكان معرفة النمو الذي تحدثنا عنه و التوزيع المكاني لهم و من خلال ملاحظة (الخارطة-٢-) نجد ان توزيع السكان حسب المستوطنات الريفية ياخذ انماطا "متعددا" و هذا ناتج عن مدى تفاعل الانسان مع عناصر بيئته المختلفة و بشكل عام نجد ان سكان المنطقة يتركز في المناطق المعرضة للفيضان حيث يشكلون نسبة ٤٦,٣٪ من مجموع سكان منطقة الدراسة و تأتي منطقة كتوف الانهار التي تمثل نهر الفرات و تفرعاته حيث تشكل ٣٥,٤٪ و تأتي بعدها الاحوار الدائمة و المؤقتة حيث تشكل نسبة ١٨,٣٪ من مجموع سكان منطقة الاحوار. هذا التوزيع المكاني يبين لنا اثر العامل الطبيعي في التوزيع و مدى تفاعل الانسان في عملية استقلال الموارد فيها لغرض الاستقرار و الاستيطان في هذه المناطق التي تعتبر عند الكثير من مناطق صعبة السكن و الاستغلال على حد سواء و بالتاكيد فان هذا التوزيع المكاني للسكان اخذ انماطا "متعددة" تمثلت بالنمط الخطي على امتداد نهر الفرات و تفرعاته و تجمعات متفرقة في داخل الاحوار و المستنقعات.

جدول (١)

يوضح تطور سكان الاراضي المستصلحة في قضاء سوق الشيوخ ١٩٩٧-٥٧

السنة	مجموع السكان		الفرق بين التعدادين	معدل النمو السنوي
	التعداد الاول	التعداد الاخير		
١٩٦٥-٥٧	٥١٣١٦	٥١٣٠٦	٧٠١٠	٣,٩-
١٩٧٧-٦٥	٥١٣٠٦	٥٣١٥٢	٨٤٦	٢,١
١٩٨٧-٧٧	٥٣١٥٢	٤٣٥٧٦	٩٥٧٦	٤,٣-
١٩٩٧-٨٧	٤٣٥٧٦	٣٢٦٠١	١١٧٥-	٣,٣-
٢٠٠٣-٩٧	٣٢٦٠١	١٢٢١١	٢٠٣٩٠-	٦,٢-

المصدر:

١-تعدادات سكان العراق للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٨

٢-نتائج حصر السكان لأغراض البطاقة التموينية

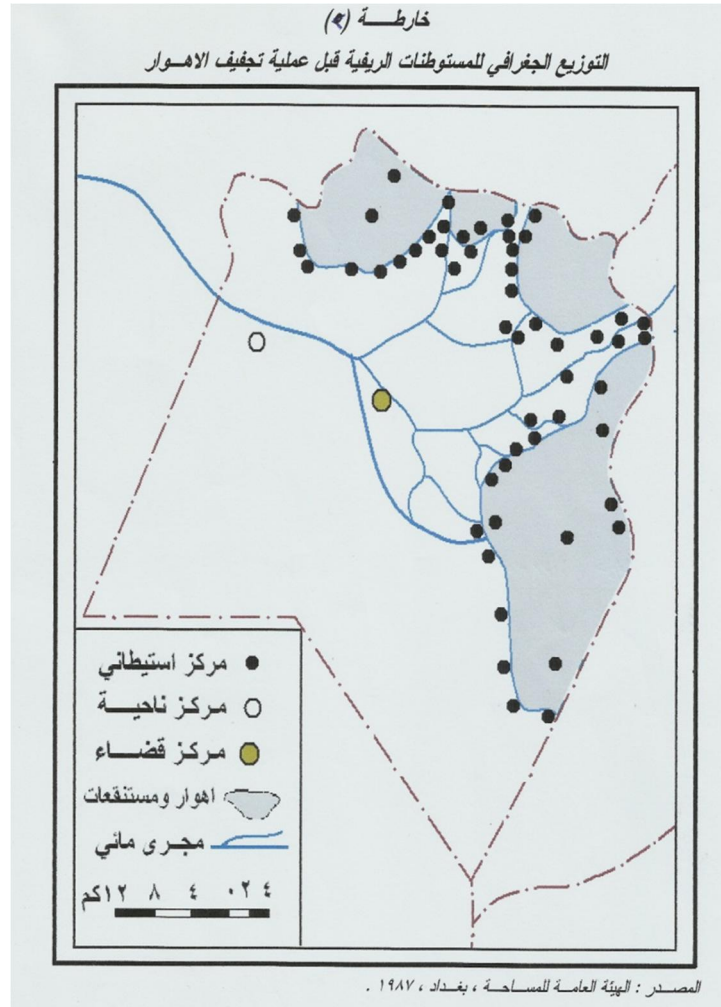
❖ تم استخراج معدل نمو السكان من المعادلة التالية: $r = \sqrt{\frac{p_0}{pn}} - 1 \times 100$

r = معدل النمو السنوي

p_0 = عدد السكان في التعداد الاخير

pn = عدد السكان في التعداد الاول

T=عدد السنوات بين التعدادين



ان دراسة النمو و التوزيع الجغرافي للسكان يقودنا الى دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان اي دراسة النشاط الاقتصادي للسكان الذي كان يمارس قبل عملية تجفيف الاهوار و المستنقعات قد اتضح من خلال الدراسة الميدانية التي اجريت على سكان المنطقة انهم كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية متنوعة ارتبطت بخصوصية منطقة الدراسة حيث مارس السكان انشطة اقتصادية تتلاءم و طبيعة ظروف هذه البيئة و الانشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان لا تختلف باي حال من الاحوال كثيرا عما كانت

يمارسها السكان قبل ٥٠٠٠ سنة^(١٢). و من ابرز الانشطة الاقتصادية التي كانت تمارس في منطقة الدراسة هي الانتاج الزراعي سواء كان في انتاج محاصيل او تربية الحيوان و قد تبين ان المنطقة لها نشاط زراعي محدود في مجال انتاج المحاصيل و يعزى الى اسباب عديدة يبرز في مقدمتها قلة الاراضي الزراعية بسبب طغيان مياه الاهوار على معظم الاراضي في المنطقة حيث تجد ان مساحة الاراضي الزراعية في اهورار كرامة بني سعيد تشكل ١٦٪ من مجموع مساحة الاهوار فيها في حين انها تشكل ٢١٪ في العكبة و يمارس النشاط فيها حوالي ١٧٪ من سكان المنطقة . هذه الاراضي الزراعية هي ايضا معرضة للفيضان في معظمها و بخاصة في موسم ارتفاع مناسيب مياه الاهوار و بالرغم من قلة الاراضي الزراعية فان سكان المنطقة يمارسون فيها انواع متعددة من الانتاج يبرز في مقدمتها الرز و الشعير و النخيل و الخضروات و هي بنسب متفاوتة من حيث المساحة و كمية النتاج و هذا الانتاج محدود لا يسد حاجة السكان المحليين اما الشق الثاني من الانتاج الزراعي هو تربية الحيوان حيث تمتلك المنطقة ثروة حيوانية جديرة بالاهتمام و المتابعة و يأتي الجاموس في مقدمة هذه الثروة اضافة الى الابقار و الاغنام و تبرز الاهمية الاقتصادية للجاموس كمصدر من مصادر انتاج الحليب حيث يبلغ معدل انتاج الجاموسة من الحليب بين ٤-٥ لتر يوميا و هو اعلى من الابقار بالإضافة الى ارتفاع نسبة الدهون و كذلك كمصدر من مصادر اللحوم و يمارس النشاط فيها حوالي ٦٢٪ اما النشاط الاخر الذي يمارس في المنطقة هو صيد الاسماك حيث تعد منطقة الاهوار من المناطق الرئيسية لإنتاج الاسماك في المياه العذبة في العراق^(١٣). و هي في الوقت ذاته من مناطق التكاثر الطبيعي للأسماك العذبة في القطر ايضا و تعد عملية صيد الاسماك من الأنشطة الاقتصادية القديمة و يمارسها عموم سكان المنطقة و هي ذات اهمية اقتصادية كبيرة و تشكل جزء كبير من الاساس الاقتصادي للمنطقة، حيث يصدر معظم الانتاج الى عموم القطر و يعد مركز قضاء سوق الشيوخ نقطة تجمع الانتاج و تصديره الى عموم القطر حيث يمارس النشاط حوالي ١٩٪ من سكان المنطقة.

وهناك نشاطاً آخر في المنطقة هو صيد الطيور حيث تكثر انواع عديدة من الطيور سواء الطيور المهاجرة التي تصل الى القطر والمنطقة في فصل الشتاء وهي قادمة من شمال و اواسط اوربا و شرق اسيا حيث تجد الدفء في المنطقة و وفرة الغذاء و المسطحات

المائية وغابات القصب والبردي وعلى الرغم من موسمية الصيد الا انه ذو اهمية اقتصادية كبيرة لسكان المنطقة وسكان المناطق الاخرى.

اما النشاطات الاقتصادية الاخرى فانها تمارس ضمن الانشطة الرئيسة التي ذكرت ومن هذه الانشطة الصناعات اليدوية مثل صناعة البواري وتجفيف الاسماك وصناعة الخريط، وهنا لابد من الاشارة الى نقطة مهمة وهي ان هذه المستوطنات التي تمارس الانشطة الاقتصادية تتميز بتداخل الانشطة وليست مقتصرة على نشاط واحد ولكنه النشاط الرئيسي الذي يمارسه السكان، وتجدر الاشارة ان هناك أنشطة تجارية تتولى مسؤولية تصدير المنتج الى مناطق اخرى وجلب ما تحتاج اليه المستوطنات من سلع ومواد من خارج المنطقة.

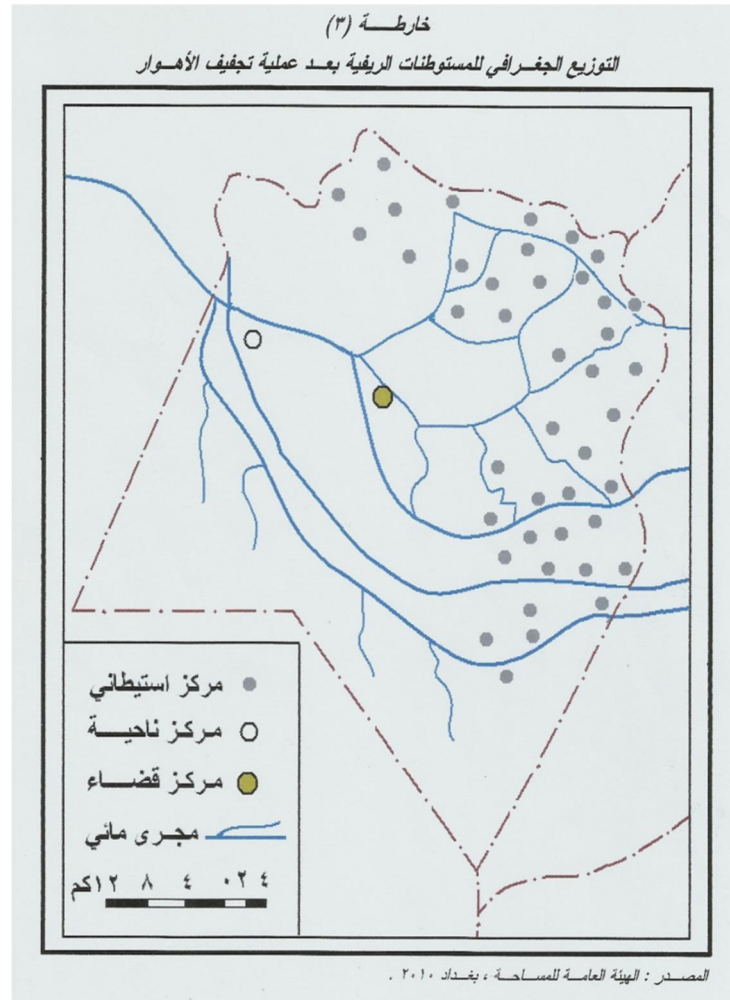
ان هذا الاستعراض المختصر للجغرافية التاريخية ان صح التعبير هي مقدمة لدراسة مستقبل الاستيطان الريفي في الاراضي المحففة في قضاء سوق الشيوخ، لقد تظافرت عوامل عديدة ادت بالنتيجة الى اجراء عملية التجفيف المنطقة يدخل في مقدمتها طبيعة النظام السياسي وتعامله مع سكان الاحوار والتطورات الدولية في مجال موارد المياه والتي اصبحت الان من مشاكل وهواجس القرن الحالي تطلب اجراء تقييم شامل لحملة الموارد المائية المتاحة في القطر وبخاصة بعد ان تعرض القطر الى مشاكل عديدة في موضوع توفير المياه سواء كان على نهر الفرات الذي هو مصدر مياه الاحوار في منطقة الدراسة او على نهر دجلة.

فالمشاريع التركية والايرائية على حد سواء ادت الى تقليل كمية المياه الواردة الى القطر وفقاً لدراسات اعدت من قبل خبراء في موارد المياه فان العراق تبعاً لعدد السكان ومساحة الارض الصالحة للزراعة فانه يحتاج الى ٦٣ ملياراً سنوياً وان كمية المياه الواصلة الى القطر تقدر بحوالي ٥١ ملياراً سنوياً وبهذا يصبح لدينا عجز مائي يقدر بحوالي ١٢ ملياراً سنوياً وهذا من الطبيعي يؤثر على مستوى الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني اضافة الى ان نوعية المياه الواصلة هي ذات نوعية رديئة حسب التحليلات المخبرية ولغرض مواجهة هذه الشحة وادعاءات تركيا من جهة اخرى تطلب الموضوع ان يتم اعادة وترتيب مصادر المياه السطحية في العراق بما يؤمن من احتياجات القطر، الا ان فكرة تخفيف منطقة الاحوار ليست جيدة.

فهناك دراسات تفصيلية حول استغلال اجزاء من المنطقة منذ بداية الخمسينات حينما تم انشاء مجلس الاعمار في القطر واوعز بهذه المشاريع وتنفيذها، الا ان الطريقة التي تمت بها معالجة الموضوع قد اساءت كثيراً الى طبيعة المنطقة وافقدت العراق جزء مهم من مكوناته الطبيعية ومصدر اساسي من مصادر التوازن الطبيعي واثرت على طبيعة النشاط الاقتصادي وتوزيع السكان في المنطقة ولغرض بيان ذلك لابد من دراسة الوضع الجديد للمنطقة.

يلاحظ من الخارطة (٣) ان الاهوار لم تعد موجودة وقد تم استبدالها بمشاريع اروائية واصبحت الارض التي كانت مغطاة بالمياه ارض زراعية بعد ان تمت عملية تجفيفها، الا ان هذه المشاريع اثرت بشكل واضح على طبيعة النشاط الاقتصادي ولكن لم يجري تقييم واضح لهذه المستوطنات في ضوء المعطيات الجغرافية الجديدة.

من المعلوم ان عدد المستوطنات الريفية في منطقة الدراسة كانت ٥٧ مستوطنة تضم حوالي ٤٣٥٧٦ حسب تعداد عام ١٩٨٧ اما بعد عملية التجفيف انخفض عدد هذه المستوطنات الى ٤٣ مستوطنة ضمن حوالي ١٢٢١١ نسمة حسب الحصر السكاني لعام ٢٠٠٣ وتغير في الوقت ذاته النشاط الاقتصادي لهذه المستوطنات ضمن الحدود الادارية للقضاء فقد نزح قسم كبير من سكان هذه المناطق ليستقر على امتداد نهر الفرات وما يسمى بالمشروع القوسي الذي يستمد مياهه من النهر ذاته على امتداد المسافة من شمال سوق الشيوخ اي على بعد ٤ كم الى شط ام نخلة (لاحظ الخارطة ٣)، الا اننا في دراستنا هذه سوف نسلط الضوء على وضع خطة مقترحة لتطوير المستوطنات الريفية الحالية بما يحقق استقرار السكان ونموهم وتطوير المنطقة في كافة المجالات. بعد ان جرت عملية اعادة المياه الى اجزاء من المنطقة في كافة المجالات. بعد ان جرت عملية اعادة المياه الى اجزاء من الاهوار وحسب الامكانات المائية المتوفرة في الظروف الحالية وفي اعتقادنا الشخصي ان عودة الاهوار الى سابق عهدها في ظل الظروف المائية الدولية والمشاريع التركية والايرانية لايتيح المجال امام الاهوار بالعودة في ذات المساحة قبل عملية التجفيف، وبذلك سوف نحاول ان نصنع مخطط مقترح لتوزيع المستوطنات الريفية بعد عملية اعادة الاهوار هذه تستند الى دراسة علمية ومستمدة من تجارب دول كثيرة في هذا المجال.



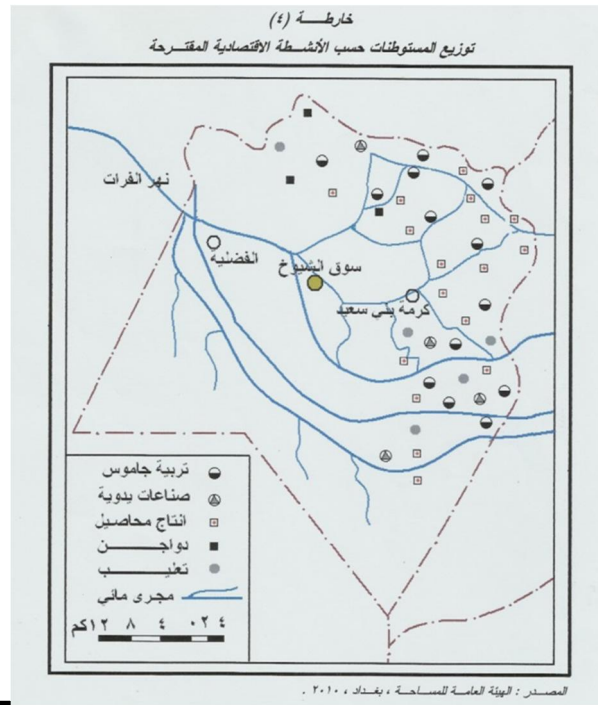
التخطيط كما هو معلوم عملية مستمرة تبدأ بوضع الاهداف العامة والاهداف التفصيلية المستندة الى دراسات موضوعية والهادفة في مجملها الى تطوير المجتمع ثم يلي ذلك وضع استراتيجيات على كل المستويات ثم وضع خطة والبدائل وتحديد الاوليات حسب اهمية الموضوع. واتخاذ القرار ووضع السياسات اللازمة للتنفيذ والخطة التفصيلية ذات برنامج زمني ومن ثم تنفيذها ليعاد اضافة معلومات جديدة لاتخاذ القرار التخطيطي في ضوء المستجدات واجراء التعديلات دون المساس بالاهداف العامة، ان هذه الملاحظة بالتأكيد تم الاخذ بها ولكن للجغرافي وجهة نظر تكاد مختلفة بعض الشيء لانه بحث الامور من كل عناصره الجغرافية وعليه فان عملية وضع خطة متكاملة لا بد

من اعادة توزيع المستوطنات الريفية وتحديد وظائفها ومن ثم وضع خطة لبيان كيفية الحياة فيها.

ولغرض اجراء عملية تطوير المستوطنات الريفية لابد ان تتبع ما يلي:

اولاً: تنويع الاقتصاد الريفي

ان لبقاء الريف والذي نقصد به المستوطنات الريفية في الاحوار جوانب اقتصادية محدودة لا يمكن له ان يتطور ويحقق ما يصبو اليه من تطور ورفاهية ولهذا يتطلب الامر البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة للاقتصاد ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال مشاريع تربية الحيوان وبخاصة ان المنطقة تتمتع بثروة كبيرة من الجاموس والابقار والاغنام، ويتم ذلك ضمن مواقع الدول وبهذا تستطيع ان نعيد مكانة هذه الثروة الاقتصادية، ويمكن ملاحظة هذه من خلال الخارطة (٤) التي توضح اماكن توزيع المستوطنات حسب الانشطة الاقتصادية بالاضافة الى ذلك من الممكن ان تقام مشاريع لتربية الدواجن او القيام ببعض الصناعات التي تعتمد على الانتاج الزراعي مثل الصناعات اليدوية او التعليب.



ثانياً: تحديث الزراعة

لم تظهر الاحوار في كل المناطق السابقة ونشأت الزراعة حيث توسعت جزء من مساحة الاحوار وكما هو معلوم ان سكان المنطقة كانوا يمارسون الزراعة على نطاق ضيق، حيث كانت نسبة المزارعين لا تتجاوز ٤,٦٪ من سكان المنطقة العاملين ولهذا تطلب الامر اجراء عدة عمليات لمواجهة الوضع الجديد، وهنا يأتي دور الارشاد الزراعي والجهات المسؤولة عن ذلك في الوقت ذاته لا بد من الاستغلال الامثل للأرض من خلال ادخال الآلة الزراعية واستخدام الاسمدة والبذور والمكافحة وتقنين استخدام المياه.

مخطط (١)

يوضح كيفية تطوير المستوطنات الريفية في قضاء سوق الشيوخ

تنوع الاقتصاد الريفي ويشمل

١. مشاريع تربية الحيوانات.

٢. صناعات تقليدية.

٣. صيد الاسماك.

٤. صناعات غذائية محلية.

تحديث الزراعة

تعبئة واستثمار الموارد

توسيع الهيكل الارتكازي

بناء تنظيمات لادارة التنفيذ

ثالثاً: تعبئة واستثمار الموارد

ان الامكانيات الاقتصادية المتنوعة للمنطقة لا بد ان تجري عملية جرد شامل وعلمي لامكانيات المنطقة وتعبئتها لغرض استثمارها بما يحقق الاستفادة منها ويدخل في هذا المجال تخصص المستوطنات في وظائف محدودة ضمن الموارد المتاحة وهنا تحافظ على النشاط الرئيس في المستوطنة، ان عملية تعبئة الموارد تفيد المنطقة وعموم القضاء والمحافظة على حد سواء لانه سوف يخلق فرص عمل جيدة ويساهم في الاساس الاقتصادي للمنطقة.

رابعاً: توسيع الهيكل الارتكازي

ان اي عملية تطويرية للمنطقة لا يمكن ان تتحقق الا بوجود البنى الارتكازية والمتمثلة بخطوط المواصلات والكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليمية والتي تؤمن الاستقرار للسكان وتساعد على تطوير المنطقة وكذلك يؤمن من الاتصال مع المراكز الاستيطانية الاخرى التي تتفاعل مع بعضها البعض بسبب تشابه الظروف الطبيعية والاجتماعية، وهنا يبرز دور الدولة بمؤسساتها المختلفة في هذا المجال، ان عملية الربط بطرق حديثة نسبياً يؤمن من سهولة وسرعة الاتصال مع المراكز الاستيطانية من جهة ومركز القضاء من جهة اخرى.

خامساً: بناء تنظيمات لإدارة التنفيذ

مجمال المقترحات التي وردت سابقاً لا يمكن ان تحقق اهدافها دون وجود تنظيمات ادارية تساهم في توجيه ومتابعة أنشطة المراكز الاستيطانية ووضع الحلول للمشاكل التي تعترض على هذه المراكز وهنا يبرز دور المؤسسات الادارية الرسمية والمتمثلة بدوائر الزراعة والري والمصارف الزراعية والمجالس الشعبية والجمعيات الفلاحية على ان يتم التنسيق بين هذه المؤسسات لتحقيق الفائدة المتوخاة من عملها.

بعد ان تم عرض مقترحات التطوير لابد انا في ضوء معرفة الامكانيات الاقتصادية والبشرية ان تقوم بتصنيف المستوطنات حسب الانشطة الاقتصادية وهي:-
أ. القرى الاساسية: وهي القرى التي تمارس الانشطة الاقتصادية الرئيسية التي تتوفر فيها مستلزمات الانتاج وهي قرى زراعية وحيوانية وحرفية ومختلطة.
ب. قرى خدمية: وهي التي تقدم الخدمات للقرى الاساسية من مستلزمات الانتاج وغير ذلك.

ج. القرى المركزية او ما يسمى بالقرى التسويقية: وهي المسؤولة عن تجميع وتسويق المنتجات القادمة من المراكز الاستيطانية الاخرى.

ان المقترحات التي وردت والتصنيف الذي ظهر للقرى في ضوء تنفيذ المقترحات لا يمكن ان يتحقق الا اذا تضافرت جميع الجهود لانجاح ذلك خدمة لسكان المراكز الاستيطانية والمناطق المحيطة بها لان وجود هذه المستوطنات على النحو المقترح سيؤدي بالنتيجة الى تغيرات هيكلية في الاراضي المحيطة بها والتي تشكل الظاهر لها

والتي تنعكس في التبدل في بعض المتغيرات كالسكان والعمالة والانتاج وفي العلاقات الاجتماعية ومستوى الدخل ويخلق حالة من التفاعل بين المستوطنات والمراكز الحضرية الاخرى في مختلف الرتب والمستويات ويظهر هذا التفاعل من خلال حركة الناس والسلع والخدمات من وإلى المناطق الحضرية ولهذا فان التغيرات الهيكلية التي سوف تحدث ناتجة عن التحولات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في حين ان التفاعل يعكس التحول في نمو وظائف تخدم المستوطنات المقامة حالياً والمقترحة في ضوء ابراز الامكانيات والاحتياجات لتلك المستوطنات الريفية.

قائمة المصادر والمراجع

١. كوردن هستد، الاسس الطبيعية الجغرافية للعراق، ترجمة: د. جاسم الخلف، بغداد، ١٩٤٨، ص ٤٥-٥٧.
٢. وزارة الزراعة والري، مركز مكافحة الفيضان في محافظة ذي قار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٥٥.
٣. ماجد السيد ولي محمد، هور الخويزة، دراسة بشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ١٩٩-٢٠٠.
٤. ماجد السيد ولي محمد، هور الخويزة، دراسة بشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ١٩٩-٢٠٠.
٥. الهيئة العامة للأنواء الجوية، نشرة ١٧ قسم المناخ، بغداد، ١٩٨٥.
٦. نفس المصدر.
٧. حسن الخياط، مصدر سابق، ص ٩٠.
٨. علي حسين الشلش، جغرافية التربة، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص ٦٣.
٩. حسن الخياط، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٧.
١٠. محمد حامد الطائي، تحليل جغرافي لمنطقة ذئاب الفرات، مجلة الاستاذ المجلد الحادي عشر، ١٩٦٢، ص ٤٥٠.
١١. حسن الخياط، مصدر سابق، ص ١١٨.
١٢. د. احمد نسين سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الاثرية والمصادر التاريخية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣، ص ٤١٣.

مستقبل الاستيطان الريفي في احوار سوق الشيوخ..... (30)

١٣. نجم قمر الدهام، تنمية الثروة السكنية في منطقة الازوار في جنوب العراق، مجلة الخليج العربي، المجلد العشرون، العدد ٢، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص ٩١.